



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2005م - العدد: 06

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 02 ربيع الثاني 1426هـ
الموافق 11 ماي 2005م

فهرس

03 ص 1. محضر الجلسة العلنية السادسة

■ تقديم أسئلة شفوية.

21 ص 2. ملحق

■ سؤال كتابي.

**محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الأربعاء 02 ربيع الثاني 1426هـ
الموافق 11 ماي 2005م**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
قبل كل شيء أهنيئ السادة الوزراء والسيدة
الوزيرة على الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد
رئيس الجمهورية وأتمنى لهم النجاح الكامل.

سؤالي موجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، لكن قبل
أن أطرحه أود أن أطرح سؤالاً فرعياً على السيدة
الوزيرة بصفتها ممثلة للحكومة، سؤالي: ما هو الهدف
من طرح الأسئلة الشفوية على السادة أعضاء
الحكومة؟ أظن أن الهدف منه ليس قضية تخص عضو
المجلس وعضو الحكومة أو الاطلاع على معلومات
جديدة، وإنما هو طرح مواضيع ذات طابع وطني أو
محلي تهم انشغال المواطنين، وكان من المفروض أن
يكون لكل مواطن الحق في الاعلام والحق في المعرفة
وفي الاطلاع، أما أن يطرح السؤال ويبقى داخل الغرفة
البرلمانية فهذا فائده ناقصة، وعليه فإن تعدي
الحكومة على حق دستوري للنواب وللشعب في
الإعلام هو أمر غير مقبول، إذن كان من المفروض أن
تنقل الأسئلة الشفوية مباشرة للمواطنين للاطلاع
عليها.

فأنا شخصياً ليست لدي قضية شخصية لا مع
وزير ولا مع شخص آخر وإنما أريد أن تعم الفائدة
المجتمع وحتى يطلع كل الناس على ما يطرحه ممثلهم
الولائي كانشغالات، ولكننا نأسف لمثل هذه
الوضعية التي وصلنا إليها والسيدة الوزيرة نفسها
كانت عضواً في البرلمان وكانت تجول وتصول ولم
يقص لها يوماً أحد أفكارها وآراءها، هذه ملاحظتي
الأولى.

أما سؤالي فهو حول السنة الجزائرية في فرنسا؛
طبقاً لقوانين الجمهورية يشرفني أن أطرح على
معاليكم السؤال التالي:

قامت الحكومة الجزائرية بتنظيم سنة الجزائر في
فرنسا طوال سنة 2003 وكانت الآراء متباينة حول
تنظيمها ونتائجها؛ وبعد مرور حوالي لا أقول تسعة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيدة خليدة تومي، وزيرة الثقافة؛
- السيد مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛
- السيد محمد مغلاوي، وزير النقل؛
- السيد الطيب لوح، وزير العمل والضمان
الاجتماعي؛
- السيد عبد العزيز زيارى، وزير العلاقات مع
البرلمان.

إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة
وتقديم التهنية على تجديد الثقة فيهم؛ يقتضي جدول
أعمال هذه الجلسة السماع إلى مختلف الأسئلة
المقدمة من طرف السادة أعضاء المجلس وردود
السيدة والسادة أعضاء الحكومة المعنيين بهذه
الأسئلة.
وبداية، نبدأ بالسيد صالح بوتلحيق، عضو مجلس
الأمة لطرح سؤاله المتعلق بقطاع الثقافة.

السيد صالح بوتلحيق: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمين،
زملائي، زميلاتي،
الحضور الكريم،

أن الآليات موجودة وسوف نطبقها معا. إذن، أشكر السيد العضو على سؤاله وعلى اهتمامه بموضوع سنة الجزائر بفرنسا وإن كانت هذه الفعاليات قد انتهت منذ أكثر من سنة. سبق لي أن أجبت على العديد من الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع في جوانبه الأخرى أمام نواب المجلس الشعبي الوطني ويشرفني أن أوافيكم ببعض المعطيات لتوضيح الصورة حول دور وزارة الثقافة في تلك الفعاليات.

في الحقيقة لم تكن وزارة الثقافة هي الجهة المسؤولة ولا المشرفة على هذا الحدث بل كانت طرفا إلى جانب عشر وزارات ومؤسسات أخرى ممثلة في لجنة وطنية يترأسها السيد رئيس الحكومة. وتتشكل هذه اللجنة وفقا للمادة 18 من المرسوم الرئاسي رقم 01-45 المؤرخ في 23 جانفي 2001 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية ومحافظة عامة مكلفتين بتنظيم الموسم الجزائري بفرنسا؛ إذن كانت موجودة آنذاك لجنة وطنية يترأسها السيد رئيس الحكومة ومحافظة عامة يترأسها محافظ عام ويرأسه السيد رئيس الحكومة بطبيعة الحال، بما أنه كان رئيس اللجنة التي تشرف على تنظيم هذه السنة، وكانت هذه اللجنة تتكون بموجب المرسوم من السيد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير المالية، وزيرة الاتصال والثقافة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وزير الفلاحة، وزير التجارة، وزير السياحة، وزير النقل، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالجالية الوطنية بالخارج والتعاون الجهوي، سفير الجزائر بفرنسا والمحافظ العام.

كل هذه اللجنة يترأسها السيد رئيس الحكومة وقد نصبت في سنة 2001 وكانت المادة الرابعة من نفس المرسوم قد حددت صلاحيات هذه اللجنة كما يلي: «تكلف اللجنة الوطنية بتحضير ومتابعة سير تظاهرات الموسم الجزائري بفرنسا ونشاطاته على أساس برنامج تسطره بناء على اقتراح المحافظ العام وتسهر بهذه الصفة على اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق برنامج

أشهر لأن سؤالي قد طرح في أول أكتوبر وإنما سنة ونصف على اختتامها لم تقدم الجهات المعنية أية حصيلة لمختلف التظاهرات التي أقيمت.

فأود وأرجو أن أعرف أنا وأن يعرف المجتمع ويعرف المواطن تقييمكم لهذه التظاهرة في جوانبها المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أي على ماذا حصلنا وماهي نتائجها؟ وهل هناك مشروع لتنظيم تظاهرات أخرى في دول صديقة أخرى سواء إفريقية كانت أو عربية؟ وشكرا لك سيدتي الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح بوتلحيق والكلمة للسيدة الوزيرة، فلتفضل.

السيدة وزيرة الثقافة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس، سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر، معالي الوزراء، السيدات والسادة الصحافيين، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد عضو المجلس على سؤاله، وإن سمح لي بالنسبة للسؤال الذي تقدم به خارج سؤاله المتعلق بسنة الجزائر بفرنسا أريد أن أقول له إنني كلما استدعيت إلى البرلمان بغرفتيه للرد على الأسئلة الشفوية، كلما جئت لذلك أفتخر لأن وطني وصل إلى ممارسة الديمقراطية البرلمانية التي تعرف عالميا بآلياتها، ومن بين الآليات البرلمانية الديمقراطية الأسئلة الشفوية والمكتوبة، نعم هذا حق دستوري يدخل في إطار واجب وحق البرلماني لمراقبة ممارسة أعمال الحكومة وهذا شيء طبيعي جدا ويزيد بلدي ارتفاعا ويزيدني افتخارا لانتمائي إلى الجزائر التي تطبق الديمقراطية وحتى نمارس هذه الآليات يجب أن نضيف الزيت للماكنة، فهذا هو عمل الحكومة والبرلمانيين وإن شاء الله سنصل بعد ممارسة طويلة ونحن صغار فيما يخص الممارسة البرلمانية - والأهم

إذن، هناك من جهة أخرى حدث هام جدا - أشكر أخي العضو لأنه أعطاني الفرصة لكي أطلب مساعدة كل الأعضاء - قلت حدث هام للغاية سوف يكون موعده سنة 2007 إن شاء الله بحيث ستكون الجزائر العاصمة، عاصمة للثقافة العربية لمدة سنة كاملة أي سنة 2007 ستكون الجزائر في الجزائر، سنة الجزائر بالجزائر إضافة إلى سنة العالم العربي بالجزائر؛ وفي رؤيتي كوزيرة للثقافة أعتبر أن هذا العام هام جدا وهذا الحدث هام جدا وهو الحدث الذي لم تعرفه الجزائر منذ سنة 1969 حيث أقيم آنذاك مهرجان ثقافي إفريقي بالجزائر.

إذن سيحصل حدث هام للغاية سنة 2007 حيث ستكون الجزائر عاصمة للثقافة العربية، وفي سنة 2014 ستحظى مدينة تلمسان بحدث ثان مماثل إذ ستكون عاصمة للثقافة الإسلامية أي أنه في سنة 2014 إن شاء الله ستحتضن ولاية تلمسان سنة الجزائر إضافة إلى سنة كل المسلمين.

وإذ إننا مقبلون على فعاليات الجزائر عاصمة للثقافة العربية، أعلن أمامكم على انطلاقنا في وضع التصورات بخصوص آليات التنظيم وإعداد مشاريع البرامج في مختلف الفعاليات وتحديد الحاجيات من المرافق الثقافية الضرورية لإنجاح فعاليات الجزائر عاصمة الثقافة العربية بما يليق بسمعة بلدنا وثقافتنا وحضارتنا؛ أي أن تحضير هذه السنة سيكون أصعب من تحضير سنة الجزائر بفرنسا بما أن الفعاليات سوف تكون في الجزائر ونريد بدورنا أن لا تنحصر في العاصمة فقط بل نريدها أن تجول كل نواحي الجزائر، الجزائر الشرقية والغربية والجنوبية والهضاب العليا وبما أنها ستتواجد ببلادنا فإننا سنحتاج إلى ميزانية تسيير لكن أيضا إلى ميزانية التجهيز وأنا مستعدة لأعود أمامكم لأحاكيكم فقر مدينة الجزائر ومدننا الأخرى للتجهيزات الثقافية.

ولما أقول «فقر» لا أقارن بالبلدان الغربية بل أقارن فقط بالبلدان المجاورة مثلا تونس والمغرب.

غير ممكن أن تكون الجزائر عاصمة للثقافة العربية بدون بعض التجهيزات التي أرى أنه لا مفر منها. وأشكر مرة ثالثة أخي العضو لأنه مكنتني أن أطلب

تظاهرات الموسم الجزائري في فرنسا ونشاطاته». فكما هو واضح إذن بموجب هذه المادة، فإن دور وزارة الثقافة هو توفير إمكانياتها البشرية والمادية ومجموعاتها الفنية والمتحفية والأدبية والثقافية ووضعها تحت تصرف المحافظ العام عند الطلب.

وبعد اختتام هذه الفعاليات وبتاريخ 25 جويلية 2004 اجتمعت اللجنة الوطنية برئاسة السيد رئيس الحكومة، رئيس اللجنة الوطنية لدراسة حصيلة سنة الجزائر بفرنسا وإن كنت لست مؤهلة لتقييم هذا الحدث باعتبار أن هناك جهات مخولة بذلك بحكم الاختصاص وباعتبار أن وزارة الثقافة لم تكن الجهة المنظمة بل كانت طرفا إلى جانب العديد من القطاعات والجهات الأخرى، يمكنني القول بإيجاز إن هذه التظاهرة تندرج ضمن رؤية استراتيجية لفخامة السيد رئيس الجمهورية وليكن في علم الأخ العضو أن هناك دولا أخرى تطلب من فرنسا أن تنظم مواسم ثقافية لبلدانها بفرنسا منذ عشرات السنين وهي الآن تنتظر إلى يومنا هذا متى يحين دورها.

إذن، تندرج هذه التظاهرة ضمن رؤية استراتيجية لفخامة السيد رئيس الجمهورية والذي قال بالمناسبة وأنا أشاطره الرأي: «إن سنة الجزائر بفرنسا أحرزت نجاحا باهرا حيث أظهرت قوة وثراء الحوار الثقافي بين الشعبين الجزائري والفرنسي والتي مكنت البلدين اللذين كان يعتريهما القلق والشك أن يتحدا بصورة أخوية وأن يجعلنا من هذه السنة إحدى أكبر وأجمل فترة في تاريخ علاقاتهما بما أن علاقتنا بفرنسا مصبوغة أولا بالتاريخ، تاريخ الاستعمار وحرب التحرير».

أما الشطر الثاني من السؤال والمتعلق بإمكانية تنظيم فعاليات مماثلة في دول أخرى، في الحقيقة أريد أن أقول لأخي العضو إنه صعب جدا لبلد ما أن يتحصل على فرصة تنظيم موسم ثقافي لثقافته في بلد ما مهما كان هذا البلد.

إذن، في الحقيقة ليس لنا علم بأي مشروع، نود أن يجند - فخامة الرئيس - عبقريته وقوته لكي يسمح لنا بلد ما من الأصدقاء والأشقاء بتنظيم موسم آخر وهذا ليس من السهل بتاتا.

السيد محمد دراوي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أطرح سؤالاً شفويا على السيد وزير
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
التالي نصه:

معالي الوزير، إن إصلاح وتطهير المؤسسات
العمومية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
خصوصا بهدف جعلها أكثر مردودية ونجاعة
اقتصاديا ما يزال ساري المفعول منذ الثمانينات إلى
غاية يومنا هذا، ويتساءل كل الملاحظين الوطنيين
سواء كانوا خبراء جامعيين أو صحافيين عن مدى
وجود إرادة سياسية فعلية لإصلاح هذه المؤسسات
مع العلم أن الخطاب عن الانتقال إلى اقتصاد السوق
قد اعتمد رسميا وقد صدرت مجموعة من القوانين في
هذا الشأن غير أنه ما تزال في الميدان إلى يومنا هذا
مؤسسات مفلسة وأخرى مهددة بالإفلاس.

وأما بشأن الصناعات التقليدية فقد صرحتم على
هامش اللقاء الدولي الثاني للصناعات التقليدية أن
هناك 120 ألف حرفي غير مصرح بنشاطاته فيما
يوجد 80 ألف يمارسون نشاطهم بصفة قانونية.

معالي الوزير، سؤالي الشفوي يتفرع إلى مجموعة
من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1 - هل هناك إرادة سياسية فعلية لإصلاح وتطهير
هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ فيما تترجم
هذه الإرادة السياسية؟

2 - ماهي استراتيجية قطاعكم في هذا المجال؟
وماهي الإجراءات التي اتخذتها دائرتكم الوزارية أو
تنوي اتخاذها في القريب العاجل للتكفل بهذا الموضوع؟

3 - ماهي السياسة المنتهجة للقضاء على السوق
غير الرسمية في مجال الصناعة التقليدية إنتاجا

منه أن يستدعيني مرة أخرى لأحاكيه حول احتياجات
قطاعنا لكي تكون الجزائر فعلا عاصمة للثقافة
العربية.

وإنني واثقة أن ما سخر من وسائل وتجديد رائع
خلال تنظيم سنة الجزائر بفرنسا سيتم إقراره
بمناسبة تحضير أكبر حدث ثقافي تعرفه الجزائر منذ
سنة 1969 لما احتضنا فعاليات المهرجان الإفريقي
وأخبر أخي عضو المجلس أنه في مثل هذا الموعد
سوف تتجدد كل الحكومة لكي يكون موعدا هاما جدا،
فكل من السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس
الحكومة مجندان فلا يبقى إلا تجنيدنا التضامني بين
البرلمان والحكومة والمجتمع المدني وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة. أنت دائما
في بيتك سيدتي ومتى شئت أبواب ولجان المجلس
يرحبون بك لمواصلة الحوار والتباحث وإياك حول
انشغالات المواطنين في مختلف القضايا ذات الصلة
بالثقافة.

السيد بوتلحيق حقا في التعقيب.

السيد صالح بوتلحيق: أنا أبادل السيدة الوزيرة
نفس شعور المحبة والأخوة والاحترام. لست أدري إن
كان زملائي الأعضاء يشاطرونني الرأي فلقد طرحت
سؤالي ووجهته إلى ممثلة الحكومة لكي تتكلم باسم
الحكومة عن سنة الجزائر بفرنسا بكل جوانبها ولا
يمكنني أن أطرح عدة أسئلة لعدة جهات، إذن جواب
السيدة الوزيرة لست أدري ماذا أقول فيه، سأترك
الكلمة للزملاء وشكرا لكم.

السيد الرئيس: أفهم بأنه لا تعليق! طيب لا تعليق،
لا جواب.

إذن ننتقل الآن إلى السؤال الثاني مع السيد محمد
دراوي، عضو مجلس الأمة المتعلق بقطاع المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة، فكوا عليه حالة الحصار رجاء،
السيد دراوي تفضل.

والتوسطة يومي 14 و 15 جانفي 2004 في كلمته الافتتاحية حيث قال: «تدرك الدولة تمام الإدراك أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي الفاعل الحاسم في المشهد الجديد، مشهد التنوع الاقتصادي وامتصاص البطالة. إن الدولة مستعدة تمام الاستعداد لبحث وتنفيذ كافة التدابير التي من شأنها تطوير هذه المؤسسة» إنتهى كلام فخامة الرئيس. ثم أيضا يوجد مؤشر آخر على توفر هذه الإرادة ما أعلن عنه أيضا فخامة الرئيس بهذه المناسبة من آليتين هامتين تتعلقان بالمساهمة في معالجة الشق المتعلق بتمويل النشاطات الاقتصادية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء صندوق ضمان الاستثمار أو ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دينار وإنشاء صندوق رأسمال المخاطرة أيضا.

إذن، هنالك فعلا إرادة سياسية قوية لإعطاء هذا القطاع دورا هاما، دورا رياديا، دور قاطرة للاقتصاد الوطني، وأعتقد أنه من بين المؤشرات السياسية على هذا الأمر أن هناك دائرة وزارية كاملة تعنى بموضوع وبمسألة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد وهذا الأمر غير موجود في كثير من الدول بحيث قطاع المؤسسات عبارة عن كتابة الدولة أو في أحسن الأحوال عبارة عن مديرية عامة في وزارة الصناعة أو في وزارة الاقتصاد أو في أحسن الأحوال هو عبارة عن كتابة دولة.

ومن المؤشرات السياسية الهامة أيضا التي تدل على اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع هو تأطيره، وهذا أمر مهم جدا، لأول مرة بنص تشريعي من خلال القانون رقم 01 - 18 الذي تمت المصادقة عليه في نهاية ديسمبر من سنة 2001 الذي جاء ليعطي قاعدة قانونية هامة سمحت لنا بتنفيذ الكثير من العمليات التي ساهمت وستساهم حتما في توفير المحيط الملائم لنشاط مؤسساتنا الاقتصادية التي 95% منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فابتداء من سنة 2002 إلى يومنا هذا استصدرنا أكثر من 40 نصوصا تنظيميا تطبيقا لأحكام هذا القانون السالف الذكر إن بذل جهد تشريعي أو تنظيمي كبير من أجل وضع هذه

ونشاطا وممارسة؟ أما فيما يخص السؤال الرابع فأعلم أنه لا يدخل ضمن اختصاص قطاعكم إلا أنه ولتعلقه بالموضوع يمكنكم إفادتنا بتوجيهات بشأنه. السؤال هو: ماهي الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة تسرب المنتوجات التقليدية بصفة غير شرعية عبر الحدود؟ وكيف يمكن بالتالي حماية المنتج الوطني والمحلي والمستهلك في نفس الوقت؟ شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد دراوي، والكلمة الآن للسيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، الإخوة زملاء الوزراء، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

في البداية أشكر السيد العضو محمد دراوي الذي أتاح لي الفرصة اليوم لإطلاعه شخصيا وربما لإطلاع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين على بعض جوانب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وسياسة القطاع في هذا المجال بحكم أن الأسئلة التي طرحها الأخ العضو هي أسئلة عامة، ربما الحديث أو الرد عنها قد يطول ولكن سأحاول إن شاء الله أن أركز جوابي على الأسئلة التي تفضل بها.

لقد تعلق سؤاله الأول بمدى توفر إرادة سياسية فعلية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛ أعتقد أن أحسن تعبير عن وجود هذه الإرادة السياسية هو ما تفضل به السيد فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة انعقاد الجلسات الوطنية الأولى لقطاع المؤسسات الصغيرة

مع ممثلي المنتجين الاقتصاديين سواء كانوا نقابيين أو منظمات مهنية.

أبدأ بهذا الموضوع الأخير أي موضوع التشاور لأن التشاور بين السلطات العمومية والتي شيئاً فشيئاً حتى من الناحية القانونية هي مطالبة بلعب دور المرافقة، دور التنشيط، دور الضبط في الحياة الاقتصادية وبين الفاعلين الاقتصاديين أي المتعاملين بحيث تعود إليهم مسؤولية مزاولة النشاط الاقتصادي، ففي هذا المجال أنشأنا ما يسمى بالمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يضم حالياً أكثر من 38 منظمة مهنية وفروعا نقابية متعلقة بجمعيات أرباب العمل بالإضافة إلى خبراء هذا المجمع، أي المجلس الوطني، فهو قوة اقتراح وقوة رقابة أيضاً لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي، فضاء للتشاور المستمر بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، إذن هذا مكسب هام جداً أيضاً.

دائماً في مجال التشاور الاقتصادي أنشأنا أيضاً مجلساً وطنياً لترقية المناولة (Un conseil de la promotion de la sous-traitance) يسعى إلى استغلال الطاقات الوطنية الكامنة، لأنه من خلال عملية الاستيراد المكثفة - للأسف - لاسيما في مجال التجهيزات الصناعية نحن نعتبر أنفسنا كمانحين أو فارضي أوامر لمؤسسات أجنبية، ولذلك نعمل من خلال هذا المجلس إلى تقريب مانحي فرص العمل ومانحي فرص المناولة وأصحاب المؤسسات التي يمكن أن يقوموا بهذه الأعمال؛ وبهذه الطريقة نسعى إلى الرفع من مستوى الاندماج الاقتصادي الوطني (L'intégration économique).

في مجال التمويل، لقد أشرت إلى الآليتين اللتين أعلن عنهما فخامة رئيس الجمهورية والتي سيتم تجسيدهما هذه السنة؛ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق رأسمال المخاطرة، الأول برأسمال قدره 30 مليار دينار والثاني برأسمال قدره 3.5 مليار دينار ويضاف هذان الصندوقان إلى صندوق ضمان القروض الذي أنشأته الوزارة (Le FGAR) والذي هو في حالة نشاط

التدابير حيز التنفيذ بشكل سريع أو هذه الآليات التي نص عليها القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بسؤالكم الخاص بالاستراتيجية التي اتبعتها دائرتنا الوزارية لتطوير هذا القطاع فهي أيضاً تندرج في إطار برنامج الحكومة الذي يرمي إلى عصنة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال استنباط حلول واقعية تنسجم مع القدرات المتوفرة والمتاحة في البلد، فكما تعلمون يعتبر تحسين الشغل أولوية قصوى للحكومة وكذا ترقية الاستثمار المنتج، ولذلك فكل السياسات المنتهجة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تحقيق هذا الأمر من خلال توفير محيط تقاولي نظيف يسمح للمؤسسة بالنشاط في ظروف تسمح لها بتقوية مكانتها في السوق، تقوية منافستها لمواجهة - أيضاً - التنافسية الأجنبية التي أصبحت على الأبواب من خلال الالتزامات الدولية لبلادنا.

وفي هذا المجال - وباختصار لأن الحديث قد يطول ربما في هذا الموضوع - بادرننا في إطار هذه الاستراتيجية لهذا القطاع بالقيام بمجموعة من العمليات تهدف أساساً إلى تحسين المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه مؤسساتنا، المحيط التشريعي والتنظيمي هذا أمر مهم، المحيط المالي لأنه من بين المشاكل الأساسية التي تواجهها مؤسساتنا الاقتصادية هي صعوبة الحصول على القروض والأموال وبالتالي بعث النشاط؛ المحيط الإداري لأننا لاحظنا في كثير من الأحيان أن الكثير من أجهزتنا الإدارية لمأ تتلاءم للأسف ولم تندمج بعد في إطار الحركية الاقتصادية الجديدة في نظام اقتصاد مفتوح كنظام اقتصاد السوق؛ المحيط العلمي والتكنولوجي لأن الحرب حالياً هي حرب اقتصاد المعرفة والمعلومة فيجب أيضاً على مؤسساتنا أن تتحكم في التكنولوجيات الجديدة وتدمج بعد الابتكار التكنولوجي من أجل تحسين مواقعها في السوق، وفي كل هذه المقاربات حاولنا أن نقوم بمشاريع وبعملات نساهم من خلالها في تحسين هذا المحيط، وكذلك التشاور أيضاً مع المحيط الاقتصادي لاسيما

لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت حديثا في مجلس الحكومة الماضي يوم 20 أفريل والذي صادق على إنشائها والتي ستعزز الخدمات النوعية التي تتقدم بها الحكومة والسلطات العمومية من أجل مرافقة نوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أنتم تعلمون أن الحكومة قد استثمرت كثيرا- في البداية- في مجال إنشاء وخلق المؤسسات بإيجاد أو بوضع في الساحة- يعني- آليات أو أجهزة إنشاء متعددة فهناك (L'ANDI)، (L'ANSEJ)، (CNAC)، (L'ENGEM) المتعلقة بـ (Le micro crédit)؛ كل هذه أجهزة تتدخل في البداية لخلق المؤسسة ولكن المؤسسة هي كائن حي يجب أن يلقي منا الرعاية والمتابعة والتأطير، وكذا مرافقتها في مسارها الذي قد يطول كما قد يقصر، ففي الحركة الاقتصادية هناك آلاف المؤسسات التي تنشأ وهناك أيضا الآلاف التي تختفي.

فدور السلطات العمومية هو المرافقة أي يتمثل الدور الأساسي لهذه الوكالة التي أنشئت حديثا في مرافقة حاملي المشاريع ومرافقة المؤسسات لتقديم خدمات الخبرة وخدمات الاستشارة أي خدمات نوعية في مجال الابتكار التكنولوجي وغيرها.

ثم أيضا في مجال المرافقة هناك برنامج لإنشاء 14 مشئلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في مرافقة حاملي المشاريع في مرحلة إنشاء ونمو المؤسسة وإنشاء 14 مركز تسهيل، هي عبارة عن مكاتب استشارة عمومية تقدم خدمات شبه مجانية بمبالغ ضعيفة بالمقارنة بالنظر لما تقدمه مكاتب الاستشارة الخاصة والهدف منها هو تأطير حاملي المشاريع لاسيما الشباب الجامعي في تقديم ملفات اقتصادية وملفات مشاريع قابلة للتحقيق وقابلة أيضا لإيجاد التفاعل اللازم مع المؤسسات المالية.

هذا باختصار فقد يطول الكلام حول استراتيجية القطاع؛ وربما من خلال الحديث الذي تفضل به السائل فهمت أنه كان ينوي الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. في الحقيقة يبلغ عددها 778 مؤسسة، إنه عدد بسيط جدا بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحيث

منذ حوالي سنة بالتقريب وبما أن هذه الآلية المالية جديدة في الفضاء وفي الساحة الاقتصادية الوطنية سيسعى للتعريف بهذا الأسلوب الجديد في التمويل وفي تسهيل وتيسير حصول المؤسسات على الأموال اللازمة من أجل مزاولة نشاطها.

هذا الصندوق الذي أنشئ برأسمال 1.1 مليار دينار، استطاع في ظرف سنة - تعلمون أن الإنطلاقة تكون دائما صعبة - أن يوفر تغطية ضمان لأكثر من 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهناك مشاريع أخرى لوضع آليات وأجهزة مالية جديدة في الساحة الوطنية سواء من خلال مؤسسات عمومية ولم لا من طرف مؤسسات خاصة تأتي لتنويع العرض المالي على الساحة الاقتصادية، لأننا يجب أن نخرج من القرض الوحيد أو ما يسمى بالقرض الكلاسيكي والمتسبب الآن في مشكل في الحياة الاقتصادية لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرة على الاستجابة لشروط هذا القرض الذي يطلب فيه مستويات كبيرة للضمان، هناك آليات عصرية تتمثل في رأسمال المخاطرة، وتتمثل في القرض الإيجاري (Le leasing) وكذا (Le factoring) كلها مشاريع محضرة على مستوى وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستعرف التجسيد إن شاء الله قريبا.

بالإضافة إلى ذلك، كذلك في المجال المالي فإننا نسعى إلى وضع تحفيزات من أجل حصول المتعاملين الاقتصاديين على قروض، من بينها التدبير الذي مر أمامكم في قانون المالية لسنة 2005 باقتراح من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعلق بتيسير فوائد البنوك أو قروض البنوك (La bonification des taux d'intérêts)، هذا التدبير أيضا نسعى الآن مع وزارة المالية لوضع النص التنظيمي له (Le décret exécutif) الذي سيسمح لنا بتطبيقه في الميدان.

أيضا في مجال تحضير مؤسساتنا لمواجهة المنافسة، اعتمدت الحكومة العام الماضي مقاربة خاصة ببرنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورصد له مبلغ 1 مليار دينار سنويا، ستشرف إن شاء الله على إنجازها الوكالة الوطنية

تسجل إحصائيات 2004 عدد 221.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة وبالتالي لا يوجد مجال للمقارنة.

فهذه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية التي تشكو العجز والإفلاس الذي تحدث عنها الأخ قد تمت معالجتها في إطار آخر من طرف وزارة المساهمة وترقية الاستثمارات ومن خلال المساهمة في عرضها للخصوصية وفتح الرأسمال أو الشراكة إلى غير ذلك.

فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية كذلك هو قطاع مهم جدا ولطالما نظرنا إليه كقطاع ثانوي، جانبي أو قطاع ربما هو مرتبط بالثقافة والفلكلور بينما في كثير من الدول فإن قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع هام جدا وهو قطاع اقتصادي بالدرجة الأولى، والمقولة الفرنسية المعروفة تقول (L'artisanat est la première entreprise de France) ولذلك فإن انضمامه إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشر على وعي السلطات العمومية بضرورة جعل هذا القطاع يلعب دوره الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تبنت الحكومة في جوان 2003 مخطط عمل عملي يعني (Un plan d'action) للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية وقد رصدت له مبلغ 4.2 مليار دينار.

وقد باشرنا في تنفيذ هذا المخطط من خلال عمليات كثيرة ولكنه سيستمر إن شاء الله إلى غاية سنة 2010، ومن بين هذه الأمور أو العمليات التي باشرنا فيها تعزيز العمل الجوارى بتأطير قطاع الصناعة التقليدية بغرف جديدة، بحيث ارتفع العدد من 20 غرفة إلى 31 غرفة حاليا، وفي برنامج دعم النمو إن شاء الله وافقت الحكومة على إنجاز أكثر من 30 دارا للصناعة التقليدية، وأنتم تعرفون أيضا أن الفضاءات المهنية التجارية في قطاع الصناعة التقليدية فضاءات خاصة في كثير من الدول ومعرضات الصناعات التقليدية تعرض سواء في أسواق أو شوارع خاصة أو في دور أو فضاءات خاصة عادة ما تكون على شكل دور للصناعة التقليدية إلى غير ذلك (Des maisons de métiers) أو (Des maisons de l'artisanat) بحيث تم إنجاز حوالي 12 دارا للصناعة التقليدية خلال السنوات الخمس الأخيرة وسيتم إنجاز أكثر من 30 دارا

للصناعة التقليدية في الأيام القليلة القادمة. إعادة بعث قطاع الصناعة التقليدية في الوسط الريفي - مهم جدا - من أجل المساهمة في تثبيت السكان ومن أجل المساهمة أيضا في تحسين مدخول العائلات الريفية بالإضافة إلى البرنامج الوطني للتنمية الريفية الذي تشرف عليه الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، وقمنا كذلك بعمل مشترك في مجال دعم بعث الصناعة الحرفية والتقليدية في الوسط الريفي وفي السنتين الأخيرتين أنشأنا حوالي 2800 مشروع في هذه الفضاءات الإقليمية وطرنا إن شاء الله لسنة 2005 أكثر من 3.000 مشروع نظرا للنجاح الكبير الذي عرفه هذا الموضوع، كذلك في مجال الصناعة التقليدية هناك عمليات أخرى ربما سيطول الكلام عنها.

تكلم الأخ السائل المحترم عن الحرفيين الذين ينشطون في (L'informel)، فعلا لقد صرحت بأنه عدد كبير يقدر بحوالي 120.000 حرفي اختفوا بين قوسين، هم موجودون في جهة من الجهات، وفي سنة 1997 انتقل موضوع التكفل بالحرفيين من البلديات التي كانت تمسك ما يسمى بسجل الحرف إلى الغرف المهنية والمتمثلة في غرف الصناعة التقليدية والحرف. وفي هذا الانتقال، أقرت السلطات العمومية في إطار الأمر رقم 01 - 96 المتعلق بـ (L'Artisanat) وكذا نصوصها التنظيمية إذ كان المطلوب من الحرفيين إعادة تسجيل أنفسهم في الغرف وتسلم لهم على إثرها بطاقات الحرفي.

في الحقيقة لم تعرف عملية التسجيل هذه نشاطا كبيرا رغم أن الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية مددت عملية التسجيل من سنة 1998 إلى سنة 2003 أي أكثر من 5 سنوات ولاحظنا بطوفا في عملية التسجيل واتخذت حينها قرارا بتوقيف العملية في ديسمبر سنة 2003 وكلفنا مفتشي قطاع الصناعة التقليدية المتواجدين على مستوى مديريات السياحة سابقا - التي كانت مكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية - وأصبحت الآن تابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية - بمباشرة عملية تحسيس وعملية التفتيش والتوعية لدى الحرفيين

أتشرف بوضعها بين أيدي الأخ السائل، الأخ العضو السيد محمد دراوي وأتمنى أن أكون قد وفقت وأنا مستعد لتقديم توضيحات إضافية في هذا المجال وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أحيل الكلمة مجددا إلى السيد محمد دراوي إن كان يريد أخذها لاستعمال حقه في التعقيب.

السيد محمد دراوي: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير على المعلومات والمعطيات التي قدمها في إجابته على سؤالنا الشفوي واسمحوا لي سيدي الوزير أن ألاحظ هنا ولاشك أنكم تلاحظون مثلي أن عملية الخوصصة التي استهدفت هذا القطاع لم تأت إلى حد الآن بالنتائج المرجوة منها ولهذا أتمنى أن يتم التكفل الجاد بهذا الملف والاستفادة من الظروف الحالية والمواتية في ظل البرنامج الخماسي الثاني للتنمية والإنعاش الاقتصادي لفخامة السيد رئيس الجمهورية، طبعاً لا يكون هذا إلا بالتعاون والتنسيق مع كل القطاعات المعنية.

شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: إذن، ربما الردود المستفاد منها التي جاء بها السيد الوزير هي التي أقنعت السيد دراوي بأن لا يعقب على كلام معالي الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع النقل ومع سؤال السيد قداري بن حرز الله، عضو مجلس الأمة.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أعنتم هذه الفرصة لأهنئ السادة

الذين عزفوا عن تلك العملية وقد قمنا كذلك بعملية تشاور وعمل ميداني لمعرفة الظروف أو الأسباب التي جعلت الحرفيين يعزفون عنها، ولكن وإلى حد الآن هناك أكثر من 86 ألف حرفي مسجلين بطريقة منظمة ولديهم بطاقة الحرفي، أما المشاكل المطروحة لدى الحرفيين السابقين فهي الديون المترتبة عليهم في قطاع الضرائب، ديون على أجهزة الضمان الاجتماعي لاسيما (La CASNOS) دخلنا أيضا في مفاوضات مع هذه الأجهزة وهم مستعدون لوضع جدولة لهذه الديون والعملية طبعاً مستمرة.

في الأخير وبالنسبة لقضية السؤال المتعلق بتهديب منتوجات الصناعة التقليدية، أقول إن هذا شيء واضح، فإدخال أو إخراج قطع من الصناعة التقليدية للبلد ظاهرة تمس الكثير من المنتوجات وليست مقتصرة فقط على منتوج الصناعة التقليدية ولكننا اتخذنا تدابير خاصة بحماية منتوج الصناعة التقليدية الجزائري وذلك من خلال مقاربة النوعية (L'approche qualité) وفي هذا المجال قمنا بأول عملية وهي عملية إعادة تأسيس مركز الدمغ للزراي بمدينة تلمسان- الذي كان موجوداً سابقاً- لأن الزريبة الجزائرية كان لديها ما يسمى (Le label algérien) وللأسف قد اختفى، طبعاً كان هذا التنظيم في الاقتصاد الموجه سابقاً لأن كل هذه المؤسسات كانت مؤسسات عمومية والآن ومع الخواص لم يستطيعوا القيام بهذه العملية فبادرنا بإعادة بعث هذا المركز الخاص بدمغ الزراي ونحن نسعى لوضعه حيز التنفيذ خلال هذه السنة، وانطلقنا السنة الماضية بمرافقة وبخبرة إخواننا بتونس الذين يملكون التجربة في هذا المجال وأيضا بمرافقة فرنسية أيضا في هذا المجال ونفس الشيء بالنسبة لمنتوجات الصناعة التقليدية الأخرى نحن نسعى لإعطاء هذه الفكرة وهذا التوجه لحماية المنتج من خلال العلامة يعني (Le label de qualité) لكل منتج تقليدي، طبعاً لمصالح وزارة التجارة دور تلعبه في الحفاظ على المنتج الوطني وكذلك مصالح الجمارك وغيرها.

إذن هذه باختصار ربما، بعض المعلومات التي

المواطنين؟ وماهي الآفاق المستقبلية لوجود حلول مناسبة ترفع الاحتكار من طرف الخطوط الجوية الجزائرية التي أصبح لها حق غلق ما تشاء من مطارات واستغلال ما تشاء رغم تكفل الدولة ببناء مثل هذه المنشآت التي كان القصد منها الاستغلال التام المادي والبشري؟ وهل فكرنا في خضم التحول الاقتصادي والتنموي السريع، وفي ظل الانفتاح على الاستثمار الأجنبي في تنقل السلع والمواد عن طريق الطائرات على غرار ما هو جاري في البلدان الأخرى وخاصة إذا كانت هذه المواد تتطلب الاستعجال لطبيعتها أو لاختزال الأوقات التي تذهب هدرا في تنقلها عبر الطرقات المكتظة والتي كثيرا ما تكون سببا في عرقلة المرور وفي الحوادث أيضا وفي تحطيم هذه الطرقات يعني (Le poids lourd) مثلما يقع في الطريق الوطني رقم 01 الرابط بين الجزائر وجميع دول إفريقيا (Trans-saharien)، ناهيك عما يقع في طرق جهتي الشرق والغرب.

هذا هو سؤال سيدي معالي الوزير؛ نحن في انتظار مشاريع تفضي إلى مساندة واقعة المعيش وتساهم في حل كثير من المشاكل في قطاعكم، ولكم التحية والاحترام.

ملاحظة أخرى تتمثل في الرحلة التي كانت مبرمجة من طرف الخطوط الجوية الجزائرية لم تكن مواتية لا من حيث الوقت ولا من حيث البرمجة الأسبوعية حيث كانت في آخر الأسبوع وفي آخر النهار يعني لم تكن مجدية. وبارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قداري بن حرز الله والكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم جميعا.

يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر للرد على

الوزراء على تجديد الثقة فيهم من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية وأتمنى لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

سيدي الوزير، معالي وزير النقل المحترم،

قبل أن أطرح سؤالاً مباشراً في مقدمته:

- طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

- وبناء على مراسلتنا رقم 39 المؤرخة في 15/09/2004 المبعوثة إليكم حول موضوع تنشيط مطار ولاية الأغواط، إضافة إلى محادثتنا مع شخصكم الكريم حول الموضوع؛

- وبناء أيضاً على المراسلة رقم 271 المؤرخة في 09 مارس 2004 الواردة إلينا من المدير العام لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، موضوع الرد على مراسلتنا المؤرخة في 10 فيفري 2004 تحت رقم 120؛ يشرفني سيدي معالي الوزير أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفوياً يتعلق بموضوع تنشيط المطارات وهو كالتالي:

لا يخفى على معاليكم سيدي الوزير، مدى أهمية المطارات في أنشطة الحركة الاقتصادية والتنموية ببلادنا ومدى أهمية المطارات أيضاً في تنقل الأشخاص على غرار الطرقات والسكة الحديدية والدور الذي تلعبه في تخفيف أعباء المشاق وربح الوقت، وقد استبشر سكان ولاية الأغواط بالإنجاز العظيم لمطار أحمد مدغري بولاية الأغواط الذي يعد عربون وفاء السيد رئيس الجمهورية لمواطني المنطقة ككل بدءاً بولاية الجلفة، البيض، الأغواط، بحيث لم يتواجد بهذه المنطقة في الماضي مطار، غير أن المطار ظل مغلقاً في وجه المواطنين إلا خلال موسم الحج وذلك لرفض شركة الخطوط الجوية برمجة الرحلات إلى الجزائر العاصمة ولو بهبوط ضمن الرحلات المبرمجة إلى العاصمة وبمبرر عدم تغطية التكاليف وسؤال سيدي الوزير هو:

إلى متى يبقى مطار الأغواط موصداً في وجه

الخطوط الجوية لم تسمح لنا إلا أن ندعم جزئياً وبصفة غير مرضية للمواطنين إلى حد الآن خطوط أقصى الجنوب والطلبة الجامعيين القادمين من أقصى الجنوب الجزائري.

إذن، أظن أن الحكم الذي يقر بأن الخطوط الجوية الجزائرية أصبحت تقرر ما تغلقه وما تفتحه، هو حكم قاس، لذا يجب أن نضعه في إطاره ونرجع إلى الموضوعية؛ في السابق كانت السلطات العمومية تحت شركة الخطوط الجوية على فتح أو غلق الخط الجوي الأمر الذي أوصلها إلى عدم القدرة على تجديد أسطولها البالغ من العمر 17 سنة إلى حد الآن! إذن رجعنا إلى معاملة أخرى وهي أن الشركة التي تستغل النقل الجوي هي شركة تجارية والسلطة العمومية هي سلطة عمومية وعندما تقرر هذه الأخيرة أن تفتح خطا يجب أن تعوضها بمقابل الخدمة العمومية.

هذا هو الذي بدأنا نعمل به، وأصبحت شركة الخطوط الجوية الجزائرية تمول اليوم في السوق الجزائرية وتقترض أموالا لكي تجدد أسطولها وإن شاء الله وفي نهاية سنة 2005 سيكون معدل عمر أسطولنا ثلاث سنوات ونصف السنة وهذا ما يسمح لشركة الخطوط الجوية أن تحسن خدماتها ومن جهة أخرى تفكر السلطات العمومية في خطة جديدة لاستغلال كل المطارات إن شاء الله في الأشهر أو في السنوات المقبلة.

ولهذا أقول إنه انطلاقاً من هذه العوامل السالفة الذكر وبالإضافة إلى الوضعية المالية الحالية للشركة فإنها لا تسمح لها بتحمل مزيد من الأعباء وبالتالي لا يمكن لها في الوقت الحالي برمجة الرحلات من وإلى مطار الأغواط.

ولهذا اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلمكم بأن الإجراءات المتخذة فيما يخص شركة الخطوط الجوية الجزائرية والتي بدون شك ستسمح بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة وبالتالي ستعمل على تحسين النقل الجوي بصفة عامة والرحلات الداخلية بصفة خاصة ولهذا قلت لقد قررت الحكومة إعادة تأهيل شركة الخطوط الجوية الجزائرية وجعلها في وضعية أكثر تنافسية وتتمثل

سؤال السيد قداري بن حرز الله، عضو مجلس الأمة المحترم الذي يستفسر عن أسباب إلغاء الرحلات الجوية من وإلى مطار الأغواط وماهي الآفاق المستقبلية للخطوط الجوية الجزائرية؟

وفي هذا الصدد يجدر التذكير بأنه قد سبق للسيد الفاضل أن سألني حول هذا الموضوع وكذلك راسل شركة الخطوط الجوية الجزائرية في هذا الشأن بتاريخ 10/02/2004 وتلقى التوضيحات الضرورية عن أسباب إلغاء الرحلات من ونحو مطار الأغواط وذلك بموجب المراسلة المؤرخة في 09 مارس 2004.

حقيقة، مطار الأغواط هو عربون وفاء لفخامة رئيس الجمهورية الذي لبي طلب المواطنين وتم إنجاز هذا المطار، ولكن الشيء الذي لاحظناه هو أن الطلبات التي كانت موجهة لفخامة رئيس الجمهورية آنذاك من أجل فتح هذا المطار كانت في ظننا تعبر عن طلب مكثف لاستعمال الخط الجوي الرابط بين الجزائر والأغواط ولكن بعد عدة محاولات فتحنا الخط لكن الشيء الذي سجلناه هو ضعف مردودية الخط نتيجة قلة الحمولة بحيث أن معامل الحمولة لا يتعدى 18% للرحلات المنجزة منذ فتح المطار في شهر أفريل 2003 وبالرغم من تغيير أيام الرحلات وتخصيص أنواع مختلفة من الطائرات.

فقد فتحت شركة الخطوط الجوية الجزائرية الخط وحاولت أن تصل إلى مردودية مقبولة له بحيث غيرت أوقات الرحلات، غيرت أيام الرحلات، غيرت أنواع الطائرات؛ لكن بالرغم من كل هذا لم يبق لهذا الخط أية مردودية ولم يترتب عنه إلا الخسارة التي قدرت بـ 6 ملايين دينار في الفترة التي كان بها المطار مستغلا.

الملاحظة التي يمكنني أن أدرجها هي أنني متفق مع السائل، بحيث إن المطارات في الجزائر رصيد يجب أن يستغل وأن النقل بالخطوط الجوية هو وسيلة مريحة للمواطن ولكن يجب أن نعرف كذلك حقيقة: شركة الخطوط الجوية الجزائرية شركة تجارية، دور مسيريتها هو الوصول على الأقل إلى توازن ميزانيتها وأكثر من ذلك أن تحقق أرباحاً؛ وعليه فإن فتح هذا الخط مرهون بعامل النجاح الاقتصادية علماً أن الميزانية المخصصة للخدمة العمومية في

التذاكر للمواطنين العاديين وبهذه الصفة سنكتف الرحلات زيادة على الشركة الجوية الداخلية التي ستنشأ من صلب الخطوط الجوية الجزائرية والشركتين الإثنتين اللتين ستؤهلان للقيام برحلات بواسطة طائرات صغيرة والتاسيلي هي التي ستستغل فرصة نقل العمال لفتح خطوط بهذه المطارات.

سنوسع شبكة النقل الجوي بالجزائر إن شاء الله في نهاية السنة وسنلبي طلبات المواطنين في هذا المجال.

تلكم سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي الكرام، أهم المعطيات التي أردت أن أوافيكم بها إجابة عن انشغالات السيد قداري بن حرز الله، عضو مجلس الأمة وأنا في أتم الاستعداد إن كان سيوجه لي طلب لإضافة بعض المعلومات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير النقل.

أحيل الكلمة مجددا إلى السيد قداري بن حرز الله إن هو أراد أخذ الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب، الكلمة لك.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد معالي الوزير على التوضيح وعلى الشمول إلا أنه في الحقيقة لازالت توجد نقاط استفهام بالنسبة لي وخاصة عندما يقول السيد معالي الوزير إن الشركة غير مستعدة وأنها ستخسر من أموالها في هذه الرحلات غير المجدية اقتصاديا وماليا في حين أنه يمكن أن نسمح بأخذ أموال من خزينة الدولة لكي ننجز مطارات ضخمة وربما يتقاضى عمالها أجورا منها، أدرج هذه النقطة كأول نقطة استفهام.

فيما يخص الأمر الثاني هو أن شركة الخطوط الجوية تتدرّع بأن هذه الرحلات غير مجدية، غير أنني سيدي معالي الوزير قد قدمت ملاحظة وقلت بأن الرحلات قد كانت مبرمجة في غير الأوقات المناسبة أي كانت في آخر النهار في آخر الأسبوع وبالضبط

هذه الإجراءات في إعادة هيكلة هذه الشركة والهدف من ذلك هو:

1 - تركيز الشركة حول نشاطاتها الأساسية والمتمثلة في النقل الجوي وخلق فروع تتكفل بالنشاطات الأخرى كالصيانة والشحن والإطعام وإنشاء شركة فرعية للخطوط الداخلية تابعة لهذه الشركة متخصصة في النقل الجوي على الخطوط الداخلية.

2- العمل في المستقبل- وقد شرعنا في هذا العمل- على حث شركة الخطوط الجوية الجديدة للنقل الجوي التابعة للخطوط الجوية الجزائرية للاستعمال الأقصى للمطارات الوطنية وإعادة النظر في مجمل الخطوط الداخلية لتلبية أغلبية الطلب على النقل الجوي؛ أو بكلمة أخرى ستخلق شركة متخصصة في النقل الداخلي منفصلة عن شركة الخطوط الجوية الجزائرية التي ستخصص في النقل الدولي وستقتني هذه الأخيرة طائرات أكثر ملاءمة مع نوعية الخطوط الداخلية، الأمر الذي يجعل الكلفة تنخفض وتتيح لهذه الشركة إمكانيات فتح خطوط أخرى والتي يمكن أن تتجه نحو الأغواط وشلف وكل المطارات التي أنجزتها الجزائر حاليا ومن واجبنا نحن أن نستغلها أحسن استغلال.

كذلك مرافقة الشركتين العاملتين في مجال العمل الجوي في الحقول البترولية في ربط المطارات الصغيرة بواسطة طائرات ذات سعة 20 إلى 50 مقعدا وقد باشرنا في هذا العمل وستتأهل هذه الشركات في الأيام المقبلة إن شاء الله لكي تفتح هذه الرحلات في المطارات الصغيرة.

3- توسيع- في نفس الوقت- نشاط شركة تاسيلي التي فصلناها عن شركة الخطوط الجوية الجزائرية والتي أصبحت الآن تابعة لسوناطراك، وتقوم بنقل مستخدمي قطاع المحروقات للقيام برحلات منتظمة لربط المطارات الداخلية أو بعبارة أخرى: لدينا شركة تاسيلي المكلفة بنقل عمال قطاع المحروقات والتي ستتوزع وتتفرع إلى مطارات عديدة ممكن بحمولة لا تشبع حمولة الطائرات التي ستستغلها وسنسمح لها لكي تفتح في نفس الوقت هذه الرحلات وتبيع

الاجتماعي، وتزايد العمال غير المصرح بهم. أثرت هذه القضية سلبا على صناديق التقاعد، وإذا استمرت الوضعية على هذه الحالة فإن الخطر المحدق سيجرف نظام الحماية الاجتماعية ككل.

والسؤال السيد الوزير هو: ماهي الوسائل والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواجهة هذه الوضعية، في ظل الانتشار الكبير لظاهرة تشغيل العمال بدون تصريح، وبدون تأمين، فضلا على أن الكثير من الشركات الخاصة لا تدفع تأمينات مستحقها؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد المدعو مروان بوشورور، الكلمة الآن للسيد وزير العمل والضمان الاجتماعي.

السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، صاحب السؤال،

أود بداية أن أشكركم جزيل الشكر على هذا السؤال ويمكن أن أخصه في عناصر ثلاثة حيث سيكون جوابي:

الشق الأول يتعلق بظاهرة عدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

الشق الثاني ويتعلق بآثار الظاهرة على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي.

أما الشق الثالث فيتمثل في الإجراءات المتخذة لمحاربة الظاهرة وهذا هو موضوع السؤال الأخير.

وأريد أن أضيف إلى هذه العناصر عنصرا آخر يتعلق بالآفاق بالنسبة لمحاربة ظاهرة عدم التصريح، إنن فجوابي سوف يكون مرتبا حسب هذا التسلسل حتى أكون أكثر وضوحا وتوضيحا.

1- فيما يخص ظاهرة عدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي: للعلم فهي ظاهرة

مساء يوم الأربعاء إذ كان بإمكان المسافرين المجيء إليها، فاتجه المواطنون الذين يريدون السفر إلى العاصمة إلى وسيلتين أخريين وهما مطار القاعدة الجوية العسكرية بحيث يقوم برحلات يوم الأحد وسمح لبعض المدنيين أن يصعدوا في هذه الطائرة، فقد توجهوا إلى هذه القاعدة للقيام برحلاتهم وأيضا إلى المطار الخاص بشركة سوناطراك بحاسي رمل ولذلك فقد كان عدد المواطنين قليلا لذلك اعتذرت الشركة وأوقفت الرحلة.

أتمنى من سيادة معالي الوزير أن تكون المجهودات - كما تفضلتم - أكثر في هذا الجانب لكي تحل هذه المشكلة ومشكلة المطارات أساسا في الوطن بصفة عامة وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قداري بن حرز الله والسيد الوزير ليس لديه إضافات على ماقاله في رده. ننتقل إلى السيد امحمد المدعو مروان بوشورور، عضو مجلس الأمة لطرح سؤاله المتعلق بقطاع العمل والضمان الاجتماعي.

السيد امحمد المدعو مروان بوشورور: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

السادة والسيدات أعضاء الأسرة الإعلامية،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدون مقدمة، أود أولا أن أتقدم بتهاني الخالصة إلى كافة الطاقم الحكومي الذي جدد فيهم فخامة رئيس الجمهورية الثقة للمرة الثانية كما أهنئ السادة الوزراء المعينين الجدد وأتمنى لهم النجاح في مهامهم.

أما السؤال الذي وددت طرحه معالي الوزير فهو: تشير الإحصائيات العامة، والمؤشرات المالية الأخيرة، إلى تراجع عدد المؤمنين، وانخفاض أرصدة الضمان الاجتماعي؛ ويرجع المتخصصون ذلك إلى تراجع وتقلص عدد المؤمنين لدى صناديق الضمان

التحدث عنه الآن هو بالنسبة للمؤسسات الرسمية المعتمدة التي لها سجل تجاري، يبقى ربما في ذهن البعض وحتى في ذهن الرأي العام ما يعرف بالعمل الموازي الكبير وهذا ما سميناه على مستوى مجلس الحكومة والحكومة بالغش وما يسمى بـ (La fraude) وعلى مستوى كبير اتخذت إجراءات على مستوى الحكومة عامة وهي ليست متعلقة بقطاع العمل والضمان الاجتماعي التي ركزت هنا فقط على المؤسسات المعتمدة التي لها سجل تجاري ولا تصرح بعمالها بكاملهم أو بجزء منهم حتى تكون واضحين في الطرح، أما ما يسمى بالغش الكبير والذي يؤثر على الاقتصاد الوطني، فيأتي في إطار عام وللعلم فقط وأنتهز هذه الفرصة لأقول سوف تتخذ إجراءات لتدعيم المصالح الأمنية وهيئات الرقابة - بصفة عامة - للدولة لمحاربة هذه الظاهرة.

2 - ماهي الإجراءات المترتبة عن عدم التصريح بالعمال على منظومة الضمان الاجتماعي؟ بل ماهي الآثار المترتبة عن عدم التصريح بالعمال لدى منظومة الضمان الاجتماعي ككل؟

إن الأثر الأساسي كما يعلم الجميع هو طبعاً نقص في الموارد وقد ينتج عن تفاقم الظاهرة اختلال في التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي، لذلك ومنذ أكثر من سنتين لا تزال الحكومة تتخذ الإجراءات على مستوى القطاع للحد من هذه الظاهرة ويمكن أن أذكر بعض هذه الإجراءات التي اتخذت:

- على المستوى التشريعي والتنظيمي: ماذا فعلنا على المستوى التشريعي والتنظيمي؟ لأنه عندما تتخذ إجراءات لا بد أن يكون لديك سند قانوني وتنظيمي. لقد أدخلنا أحكاماً قانونية جديدة في قانون المالية لسنة 2003 بحيث أن هذه الأخيرة تتعلق أساساً بتنسيق نشاطات المراقبة وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح المختصة بالمراقبة من ضرائب، الضمان الاجتماعي، التجارة، الجمارك. أدخلنا هذه النصوص حتى يحصل تعاون وتنسيق بين الهيئات المكلفة بالرقابة المعنية بهذه الظاهرة، وعندما تتبادل المعلومات طبعاً تسهل محاربة الظاهرة أو توماتيكياً، فالمستخدم الذي يصرح للضرائب برقم ويصرح

موجودة ولكنها ليست ظاهرة خاصة بالجزائر، بل إن كل الدول تعاني منها بما فيها الدول المتقدمة، على سبيل المثال فإن نسبة عدم التصريح بالعمال لدى مصلحة الضمان الاجتماعي في قطاع الخدمات في فرنسا حسب الإحصائيات وصلت إلى 60%، في الدانمارك وصلت إلى 50%؛ في السنغال وصلت إلى أكثر من 60%.

إن خصوصية الظاهرة في بلادنا وتبعاً للتحقيقات التي أجريت من قبل مفتشية العمل ومراقبي الضمان الاجتماعي، لأنه على مستوى وزارة العمل هناك هيئتان تابعتان للقطاع تتعلقان برقابة الضمان الاجتماعي، مراقبي الضمان الاجتماعي ومفتشية العمل وسأتي خلال هذا الجواب إلى مفتشية العمل.

قلت إن التحقيقات التي أجريت من قبل مفتشية العمل ومراقبي الضمان الاجتماعي أن عدم التصريح بالعمال لدى مصلحة الضمان الاجتماعي هو أكثر انتشاراً في المؤسسات وأماكن العمل التابعة للقطاع الخاص والتي تشغل أقل من 10 عمال. قمنا بتحقيقات وركزنا في البداية على مؤسسات معينة حسب معايير معينة تشغل أقل من 10 عمال فوجدنا أن النسبة قد بلغت 32.61 في سنة 2004؛ وأجرينا تحقيقاً آخر حول الظاهرة وخص المؤسسات الاقتصادية الخاصة التي تشغل أكثر من 100 عامل حيث تمت مراقبة 2400 مؤسسة في سنة 2004 وبينت النتائج أن نسبة عدم التصريح في هذه المؤسسات هي في حدود 2%.

إن هذه المعطيات موجودة لدينا وتؤكد أن عدم التصريح بالعمال لدى مصلحة الضمان الاجتماعي هو أكثر انتشاراً في المؤسسات التي تشغل أقل من 10%، إذن هذه هي النتيجة التي لدينا على مستوى وزارة العمل حسب التحقيقات التي أجريناها، وعلى هذا الأساس وهذه المعطيات طبعاً ستتخذ الإجراءات اللازمة بالنسبة لمحاربة الظاهرة.

هذه المعطيات موجودة لدينا، ونحن نتابعها سواء من حيث أسبابها أو من حيث الإجراءات المتخذة لمحاربتها وأريد أن أوضح شيئاً: إن عدم التصريح بالعمال لدى الضمان الاجتماعي الذي نحن بصدد

الشروط وفرضنا إثرها الإجراءات لأداء اليمين من قبل مراقبي الضمان الاجتماعي.

تمت أيضا إعادة النظر في تنظيم مفتشية العمل حتى تكون أكثر نجاعة وفعالية وذلك بإصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية أنشئت بموجبها مفتشية على مستوى كل ولاية إذ لم تكن موجودة مفتشية عمل على المستوى الولائي بل كان فيه خلط مما يؤثر على عمل مفتشية العمل، طبعاً في إطار إعادة النظر في تنظيمها تم إصدار المراسيم التنفيذية وأصبح الآن على مستوى كل ولاية مفتشية عمل وتطبيقاً للتنظيم الجديد سينتهي قبل نهاية السنة.

تم إدخال كذلك بعض الشروط بالنسبة للمقاولين المستخدمين لأرباب العمل قبل الدخول في المناقصة بالنسبة للصفقات العمومية، مثلاً يأتي مقاول بصفته طرف في صفقة عمومية إذ يبرم صفقة تقدر بالملايير لكننا نجده يصرح بـ 4 أو 5 عمال كأنما نتحايل على الدولة، ماذا فعلت الحكومة؟ قمنا بإدخال الإجراءات في التنظيم الأخير في مرسوم تنفيذي أي الإجراءات الأخيرة بالنسبة للصفقات العمومية بحيث أدخلنا أحكاماً تقر بأن كل من أراد أن ينضم ويكون طرفاً في صفقة عمومية كمقاول وبصفته مستخدم، عليه أن يقدم لنا وثيقة تثبت عدد العمال المصرح بهم لدى مصلحة الضمان الاجتماعي، فإن فاز بصفقة تقدر بـ 3 أو 4 ملايين سنتيم على الأقل تكون لديه معايير تبرر عدد ما لديه من عامل وليس العكس واسمحوا لي على العبارة - وحتى نكون واضحين - إذ لا نقبل بتاتا أن يأتينا بشاحنة وعربتين ويتقدم لنيل الصفقة! إذن يجب أن تضبط الأمور ولهذا تم إقراره كشرط لمحاربة هذه الظاهرة.

هذا فيما يخص الإجراءات المتخذة على المستوى التنظيمي والتشريعي؛ ننتقل الآن إلى الإجراءات التي اتخذت على المستوى الميداني بالنسبة لمحاربة الظاهرة، لقد تم تكثيف الرقابة على مستوى المؤسسات وأماكن العمل من قبل مصالح مفتشية العمل وتمت كذلك عملية تكثيف الرقابة المشتركة بين مفتشي العمل ومراقبي الضمان الاجتماعي حيث تشير النتائج إلى ما يلي:

بالنسبة للضمان الاجتماعي بعدد معين من العمال بحيث تحدث هناك تناقضات، إذن يجب أن نراقب المستخدم ونبحث إن وجد هناك توافق أم لا.

الأمر الثاني الذي وقع هو تعديل القانون رقم 83-14 المتعلق بواجبات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي والذي سبق وأن صادق عليه مجلسكم الموقر هذا، أين تضمنت الأحكام الجديدة تشديد العقوبات على مخالفة عدم التصريح برفعنا العقوبات في التعديلات التي صادق عليها البرلمان مؤخراً وإعطاء صلاحية لمفتشية العمل بمعاينة مخالفة عدم التصريح إذ أقرت الإجراءات في التنظيم القانوني السابق أن مفتش العمل لا يستطيع وليست لديه الصلاحية لمعاينة عدم تصريح العمال إذ كانت من اختصاص مراقبي مصلحة الضمان الاجتماعي فقط حتى نكثف ونجعل الهيئتين تقومان بهذه المهمة أدخلنا التعديلات التي أشرت إليها وبموجب هذه التعديلات تم منح صلاحية معاينة مخالفة عدم التصريح لمفتشي العمل.

فمراقبو الضمان الاجتماعي يعاينون ويقومون بتحرير محاضرهم وفي نفس الوقت يمكن للمفتشية العامة أن تعين الظاهرة، وعض أن تكون هيئة واحدة مكلفة فقط أضفنا صلاحية إلى مفتشية العمل للقيام بنفس العملية وذلك دائماً لمحاربة الظاهرة بكل أشكالها.

إلى جانب هذا، تمت إعادة النظر في قائمة المراقبين للضمان الاجتماعي من حيث المستوى والتكوين وتطبيق إجراءات أداء اليمين.

كانت هناك هيئة لمراقبة الضمان الاجتماعي تضم مراقبين - مع الأسف الشديد لسنوات - ذوي مستوى غير لائق، تكوين غير لائق، طبعاً قمنا بتسطير برنامج لتكوين هؤلاء المراقبين وفرضنا معايير إذ لا يمكن أن يكون أي مراقب بدون مستوى بمعنى أن تتوفر فيه شروط وإلى جانب هذا كله يجب أن يؤدي اليمين أمام القضاء طبقاً للقانون، ولأول مرة، ولأن القانون موجود منذ سنة 1983، مع الأسف الشديد لم يكن لمراقبي الضمان الاجتماعي أن يؤديوا اليمين إلا منذ حوالي سنة عندما أعدنا النظر في هذه القائمة وهذه

مليار دينار وقدرت النفقات بـ 98.719 مليار دينار أي بفائض قدره 6.051 مليار دينار، أما في سنة 2004 فبلغت الإيرادات 122.271 مليار دينار وقدرت النفقات بـ 118.880 مليار دينار.

الملاحظ هنا أننا نلمس زيادة في الإيرادات لكن وحتى أكون واضحا في الطرح ملاحظناه هو ارتفاع قيمة الإيرادات من سنة إلى سنة ولكن نسبة النفقات حاليا التي هي الآن بحوزتي أكثر من نسبة الزيادة في الإيرادات ويقع هنا الإشكال، إذ تلاحظون أننا وفي كل مرة نشدد على التحكم في النفقات حتى نعيد التوازنات المالية إلى معاييرها الأساسية وحتى تتطور الزيادة في النفقات أكثر من الزيادة في الإيرادات.

طبعاً إن نسبة تطور النفقات أكثر من نسبة تطور الإيرادات وهذا ما دفعنا طبعاً إلى التأخير في اتخاذ إجراءات إصلاحية بالنسبة لمنظومة الضمان الاجتماعي في مختلف الميادين وأعتقد أن أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبدون شك يتابعون ما نقوم به على مستوى القطاع بالنسبة لهذه الإصلاحات وهي الإجراءات الإصلاحية التي ستتواصل سواء بالنسبة للنجاحة في التسيير أو بالنسبة للتحكم في النفقات أو بالنسبة لسياسة الأدوية وتشجيع الأدوية الجنيسة أو بالنسبة لتكثيف الرقابة الطبية والإدارية لمحاربة الغش والتزوير.

إذ إنه وعلى سبيل الإعلام، فإن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية قد عالج في سنة 2004 أكثر من 52 مليون وصفة طبية معناه أنه بعدد المؤمنین وذوي حقوقهم يبلغ العدد حوالي 25 مليون معناه أكثر من وصفتين طبيتين لكل المؤمنین الاجتماعيين وذوي حقوقهم في السنة! شيء ما غير طبيعي ولهذا فإن تكثيف المراقبة، محاربة التزوير، محاربة الغش، سواء بالنسبة للأطباء وأقولها بكل وضوح (Les prescripteurs) أو الصيادلة أو المؤمنین الاجتماعيين بحيث ستتواصل وبكل قوة الرقابة لأن منظومة الضمان الاجتماعي وتوازناتها المالية هي صمام الأمان للمجتمع وخاصة الطبقة الوسطى.

إذن هذه هي الإصلاحات التي ربما سأقوم

- كثفنا الرقابة بواسطة مفتشي العمل ومراقبي الضمان الاجتماعي أيضا وكثفنا الرقابة في مجموعة مشتركة بينهما (ضمان اجتماعي ومفتشو عمل) وأظهرت النتائج مايلي:

في سنة 2003: تمت مراقبة 5929 هيئة مستخدمة تشغل 18.376 عاملا وكانت النتيجة تسجيل 6394 حالة عدم تصريح أي بنسبة 34.79%.

في سنة 2004: لقد تمت مراقبة 4646 لأنها هيئات كبيرة تشغل أكثر من مئة عامل وهذه الأخيرة تشغل بدورها 13.787 عاملا وكانت النتيجة هي معاينة 6128 حالة عدم تصريح أي بنسبة 32.61%.

وتبعاً لهذا لمسنا سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو على المستوى الميداني نتائج ملحوظة، وهنا يمكن أن نجد فيه اختلافا بالنسبة للمعطيات التي وردت في بداية تساؤل السائل الأخ المحترم.

وتبعاً للإجراءات المتخذة سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو على المستوى الميداني فإن عدد المؤمنین الاجتماعيين انتقل من 5.478.355 مؤمن في سنة 1995 إلى 6.060.228 سنة 1999 ثم إلى 6.469.720 سنة 2002 وأصبح هذا العدد يقدر بـ 7.887.655 مؤمناً سنة 2004 وهذا هو الرقم الحالي للمؤمنین الاجتماعيين لسنة 2004 المضبوط حالياً بتقنية إعلامية (Informatisé) على المستوى الوطني تحضيراً لتطبيق العلاقة التعاقدية مع الضمان الاجتماعي والصحة؛ إذن نلاحظ تزايد عدد المؤمنین الاجتماعيين وليس تراجعاً.

أما بالنسبة للتوازن المالي لدى منظومة الضمان الاجتماعي فتشير الأرقام إلى ما يلي:

بالنسبة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) توجد زيادة وأذكر الأرقام، ففي سنة 2000 بلغت إيرادات الضمان الاجتماعي - ولأول مرة ربما لأن السؤال يسمح لي أن أذكر هذا بكل شفافية أمام هذا المجلس الموقر - 83.506 مليار دينار بينما بلغت النفقات 80.696 مليار دينار أي بفائض قدره 2.810 مليار دينار.

كما بلغت الإيرادات لسنة 2002 ما قيمته 104.770

يصادق على هذه القوانين لكننا نتساءل من يحترم هذه القوانين في القاعدة ويطبقها على أحسن ما يرام؟ يبقى السؤال مطروحا.

لدي انشغال آخر يتعلق بالمستثمرين خاصة إن يقدم في كل مرة مستثمر لإيداع ملف على أساس أنه ينشئ مؤسسة وبعد إجراء الدراسة يصرح بعدد العمال وعدد مناصب العمل وكذا طبيعة الانتاج وفي آخر العام يقر التصريح النهائي في الدراسة بـ 100 عامل لكنه في حقيقة الأمر استغل 5 أو 10 عمال أو اثنين أمن منهم اثنين فقط وهكذا!

المفيد أنني أريد أن أطرح شبه سؤال مرة أخرى إن سمح لي معالي الوزير، هو كم عدد الناشطين؟ أي ما هو عدد الأشخاص العاملين مقابل أولئك غير النشطاء؟ إذا كان بالتقريب في الثمانينات وبالضبط سنة 1987، 6 مقابل واحد فكم هو العدد الآن؟ شكرا ونتمنى لكم النجاح والتوفيق مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد المدعو مروان بوشرور. طبعا يفترض أن يقدم السؤال قبل الوقت حتى يتم الرد عليه بصفة دقيقة، لكن أظن أن السيد امحمد المدعو مروان بوشرور أراد أن يمتحن السيد الوزير إن كانت كل الأرقام بذهنه، ولكن لديه الحرية في الرد أو أن يرأسه كتابة لإعطائه الأرقام الصحيحة والدقيقة.

السيد الوزير: أولا بالنسبة للانشغالات، طبعا هي موجودة وسنقوم الآن بالتكفل بها تدريجيا.

إذا فهمت سؤال السيد السائل فهو متوجه إلى - لأنه قد ذكر صناديق التقاعد في السؤال - هذه المقارنة بين عدد الناشطين بالنسبة للمتقاعدين، نعم لقد كان عدد المؤمنین بالنسبة للمتقاعدين قبل سنة 1985 من 5 إلى 6 بالنسبة للمتقاعد الواحد.

أعرف ماذا تقصد، الآن وطبقا للإصلاحات الاقتصادية التي أدرجت في السنوات الأخيرة أصبحت هذه النسبة تتراوح ما بين 2 إلى 3 مؤمنين اجتماعيا نشطاء مقابل متقاعد واحد! إذن هناك زيادة في نسبة الناشطين كل سنة بالنسبة للمتقاعدين

بتقديمها بالتفصيل مستقبلا في أية مناسبة معينة، ولكن يرتكز تحكنا بالتفصيل على ثلاثة عناصر خاصة فيما يخص التأمين عن المرض لأنها تكون أكبر شق لنفقات الضمان الاجتماعي وبالنسبة للأدوية فقط وصلت هذه السنة أي 2004 إلى 40 مليار دينار جزائري بعدما كانت 33.3 مليار دينار في سنة 2003، معناه سنركز أولا على عدد المؤمنین الاجتماعيين أي يجب أن نتحكم أولا في عدد المؤمنین الاجتماعيين بحيث لا يكون مؤمنا اجتماعيا إلا كل من تتوفر فيه الشروط إضافة إلى عدد الوصفات وتكلفة كل وصفة طبية.

إذن يجب التحكم في هذه العناصر الثلاثة إلى جانب - طبعا - تكثيف المراقبة والعمل مع كل القطاعات على سياسة الأدوية المشجعة على الدواء الجينيبي أي (Le médicament générique).

إذن هذا باختصار بل بإسهاب ربما جوابي على سؤال السيد امحمد بوشرور، عضو مجلس الأمة المحترم وأشكره مرة أخرى على هذا السؤال، وأشكركم سيدي الرئيس على صبركم وكذا السادة أعضاء مجلس الأمة على كرم الإصغاء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير العمل والضمان الاجتماعي. أحيل الكلمة مجددا إلى السيد امحمد المدعو مروان بوشرور.

السيد امحمد المدعو مروان بوشرور: شكرا سيدي الرئيس.

بودي أن أقدم بالشكر للسيد معالي الوزير على هذه التوضيحات القيمة إلا أنه تبقى لدي بعض الإنشغالات أو بمعنى آخر أردت القول إن هناك إنشغالات أخرى يطرحها العمال ولايزال الإشكال قائما دائما.

ونشكر معالي الوزير على الصراحة لأنه توجد فعلا بعض المؤسسات أو أرباب العمل أو مقاولون يتقدمون لإبرام صفقات بالتصريح بخمسة عمال ليفوزوا بمشروع ما. هذا بطبيعة الحال لا يرجع إلى الطاقم الحكومي لأنه يقترح قوانين ويوجد برلمان

وتعلمون أننا في - إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية - نتوقع فتح مليوني منصب شغل، معناه أننا بتحقيق هذه النتيجة مباشرة سيكون لها الأثر المباشر على التوازنات المالية لمنظومتنا وبالتالي لصندوق التقاعد وبالتالي لهذه النسبة أي العلاقة بين الناشطين والمتقاعدين.
وشكرا للسيد السائل.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

شكرا للزميلات والزملاء، وبذلك نكون قد أنهينا طرح الأسئلة الشفوية التي تم الاتفاق حولها مع الحكومة فهناك طبعاً عدد من الأسئلة لم يتمكن السادة أعضاء مجلس الأمة من طرحها بسبب انشغالات السادة أعضاء الحكومة في النشاطات المبرمجة من قبل، نتمنى أن تنظم الجلسة القادمة الخاصة بالأسئلة الشفوية إن شاء الله في آجال قريبة؛ وسوف تستأنف إذن أشغال المجلس غداً على الساعة العاشرة صباحاً وذلك للمصادقة على نص القانون المدني والقانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي. لكم جميعاً أتوجه بالشكر، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار

ملحق سؤال كتابي

بالإنجاز؟ وما هي المعايير التي تم على أساسها؟
7- هل يمكنكم، سيادة الوزير المحترم، التأكيد وبوضوح تام بأن المواطن في مدينة تبسة وبالضبط في شهر جانفي 2010 بإمكانه السفر إلى مدينة تلمسان مستعملا الطريق شرق غرب؟
تقبلوا سيادة الوزير، فائق التقدير والامتنان.

الجزائر، في 26 أفريل 2005

لزهارى بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الأشغال العمومية:

نشكر لكم اهتمامكم وانشغالكم الكبير المتضمن أهم المشاريع الإستراتيجية في البلد وهو الطريق السيار شرق - غرب، والذي بإنجازه سيحقق نتائج جد إيجابية على الجزائر في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويسهل لا محالة التنقلات المختلفة في آجال قياسية.

لقد قام عدد كبير من مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية بدراسة مشروع الطريق السيار شرق - غرب على ثلاثة مراحل، الدراسات التمهيديّة، الدراسات التمهيديّة الموجزة والدراسات المفصلة، بتكلفة إجمالية قدرت بـ 4,5 مليار دج غالبيتها انتهت ويتوقع الانتهاء كليا من الدراسات قبل نهاية السنة الجارية.

أما فيما يخص نزع الملكية في إطار المنفعة العامة فتوجد لحد الآن عدة نزاعات قضائية على مستوى المجالس القضائية تتمحور عامة حول التعويضات الممنوحة للملاك الذي نزع منهم ملكيتهم وسيبنتهي الأمر بإيجاد حلول عادلة لا تهضم حقوق المالكين في إطار الدستور وقوانين الجمهورية، وقد قدرت قيمة المبالغ المالية للأملاك التي نزع ملكيتها لحد الآن مليار وثلاثة مائة

من السيد لزهارى بوزيد
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الأشغال العمومية
سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص السؤال الكتابي الآتي نصه:

صرحت مؤخرا للصحافة بأن مشروع الطريق السيار شرق - غرب سوف يتم الانتهاء من إنجازه سنة 2009، سؤالي يتمحور حول النقاط الآتية:

1- هل انتهت الدراسات الخاصة بكل مشروع؟ من قام بها؟ وما هي تكاليفها؟

2- إلى أين وصلت وتيرة الإنجاز إلى حد الآن (المسافة والمنشآت الفنية المنجزة)، ما هي المسافة وعدد المنشآت الفنية المتبقية؟ وهل هناك مخطط سنوي من الآن إلى 2009 يحدد بالضبط وتيرة الإنجاز السنوية؟ ما هي أهم خطوط المخطط إن وجدت؟

3- ما هي تقديراتكم للتعويضات التي ستمنح للمواطنين الذين نزع ملكيتهم للمنفعة العامة من أجل تحقيق مشروع الطريق السيار شرق غرب؟ وما هي المبالغ التي دفعت حتى الآن؟ وهل هناك نزاعات قضائية في هذا المجال بين وزارتك والمواطنين؟

4- تم الإعلان على أن تمويل المشروع سيكون على عاتق الدولة، ما هي قيمة المبالغ المخصصة لهذا الغرض؟

5- لماذا تم التخلي عن طريقة BOT في إنجاز المشروع؟

6- هل تم اختيار المؤسسات التي ستقوم

مليون دج، أما الاحتياجات المالية التي ستعوض الملاك للمقاطع المتبقية تقارب سبعة ملايين وستة مائة مليون دينار.

إن مقاطع الطريق السيار المستغلة حاليا تقدر بـ 102 كلم. والتي هي حاليا طور الإنجاز مسافتها 175 كلم يتوقع الانتهاء منها نهاية 2007، أما 927 كلم المتبقية والتي تدخل في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفخامة رئيس الجمهورية، والذي سيكون تمويله كاملا على عاتق ميزانية الدولة. ونعتبر أن هذا المسلك سيساهم لا محالة في إعطاء ديناميكية قوية لوتيرة الإنجاز باعتبار أن هذا النمط من التمويل أثبت نجاعته في كثير من الدول، كما أن تجربتنا السابقة في طريقة BOT أثبتت صعوبة المنحى خاصة أن كثيرا من الشركات الأجنبية كانت جد متشددة في الضمانات الحكومية التي يستلزم علينا توفيرها. ولذلك تعكف وزارة الأشغال العمومية على تحضير المناقصة الخاصة بكل جزء من الطريق السيار، تستند على معايير دولية يقوم بإعدادها خبراء وطنيون وأجانب، يتم من خلالها اختيار الشركات التي ستتولى إنجاز مقاطع الطريق السيار شرق - غرب، وفي هذا الصدد سننظم ملتقى دوليا ذي صلة يوم 11 جوان 2005 وسنتشرف بحضوركم للإطلاع عن كثب بالموضوع.

وسننتهي من إنجاز هذا المشروع الهام والاستراتيجي إن شاء الله في الآجال المحددة، وكل إطارات القطاع مجندة لذلك، باعتبار أن هذا مكسب هام للجزائر وسيدر نفعا على البلاد والعباد. تقبلوا النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 30 ماي 2005

عمر غول

وزير الأشغال العمومية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 04 جمادى الأولى 1426هـ

الموافق 11 جوان 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587